

Distr.: General
8 May 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون
البند ١٤٠ من جدول الأعمال
الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل
عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

ميزانية مكتب خدمات الرقابة الداخلية في إطار حساب دعم عمليات
حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/
يونيه ٢٠٠٩

تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

إضافة

موجز

توفر هذه الإضافة توضيحا للتعليقات التي أبدتها اللجنة الاستشارية المستقلة
للمراجعة في الوثيقة A/62/814 فيما يتصل بإعادة الهيكلة المقترحة لشعبة التحقيقات التابعة
لمكتب خدمات الرقابة الداخلية والآثار ذات الصلة المترتبة في الميزانية.



١ - استجابة للتعليقات التي تلقتها اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة على تقريرها عن ميزانية مكتب خدمات الرقابة الداخلية في إطار حساب دعم عمليات حفظ السلام (A/62/814)، تقدم اللجنة هذه الإضافة لتوضيح نية اللجنة فيما يتعلق بإعادة الهيكلة المقترحة لشعبة التحقيقات التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية والآثار ذات الصلة المترتبة في الميزانية وفي الأنشطة التنفيذية.

٢ - وترغب اللجنة في الإعراب مجدداً عن رأيها أن الهيكل المحوري المشار إليه في الفقرات من ٢٣ إلى ٢٥ من التقرير آنف الذكر له مرتكزات قوية على الصعيد المفاهيمي بالنسبة لشعبة التحقيقات وله مزايا جلية عند مقارنته بالهيكل الحالي. وفي إطار هذا النهج، قد يُحتفظ بوجود محدود في مواقع مختارة في الميدان (مثل بعثات حفظ السلام)، في حين يتركز عدد كبير من الأشخاص في مراكز رئيسية لنشرهم إلى بعثات متعددة على أساس الاحتياجات والمخاطر.

٣ - ومن ثم اقترحت اللجنة في الفقرة ٢٦ من تقريرها أن ينظر مكتب خدمات الرقابة الداخلية في اللجوء إلى نهج تدريجي لنقل وظائف المحققين الموجودة في البعثات حالياً وإعادة إنشائها تحت بند الوظائف في مراكز رئيسية إقليمية. وعلى وجه التحديد، ترى اللجنة أنه ينبغي للمكتب أن يطلب، في تطبيقه التدريجي لنهج الهيكل المحوري، قصر إنشاء الوظائف على المراكز الرئيسية ذات الاحتياجات المؤكدة، استناداً إلى حجم القضايا وعوامل أخرى، وإلى وجود احتياج طويل الأجل لتلك الوظائف (لخمس سنوات على الأقل). والمهم هو، مع أن المكتب ينبغي له أن يكفل وجود احتياج طويل الأجل لأي وظائف تحول من بند المساعدة المؤقتة العامة إلى بند الوظائف، ينبغي لأي اتفاقات بشأن التوظيف أن تمتثل لسياسات وممارسات الأمم المتحدة المنطبقة فيما يتعلق بالتوظيف. وفي إطار هذا النهج، ينبغي الإبقاء في ميزانية فترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ على بعض وظائف المحققين الممولة تحت بند المساعدة المؤقتة العامة لتلبية الاحتياجات قصيرة الأجل في "المراكز الطرفية"، أي البعثات.

٤ - ولفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، فإن موارد مكتب خدمات الرقابة الداخلية المأذون بها في إطار حساب الدعم لشعبة التحقيقات تشمل ١٢ وظيفة ثابتة (٧ وظائف من الفئة الفنية و ٥ وظائف من فئة الخدمات العامة) في بعثات حفظ السلام. وأضيفت ٣٦ وظيفة لهذه الوظائف (٢٦ وظيفة من الفئة الفنية و ١٠ وظائف من فئة الخدمات العامة) ممولة تحت بند المساعدة المؤقتة العامة، وهي توجد أيضاً في البعثات. إضافة إلى ذلك، هناك

٢٧ وظيفة في المراكز الرئيسية الإقليمية ممولة تحت بند المساعدة المؤقتة العامة (٢٠ وظيفة من الفئة الفنية و ٧ وظائف من فئة الخدمات العامة). وإجمالاً هناك ٧٥ وظيفة في البعثات والمراكز الرئيسية.

٥ - وعقب مناقشات جرت مع اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة في دورتها التي اختتمت أعمالها مؤخراً، أفاد وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية اللجنة بأن هناك على الأقل ٧ وظائف من وظائف المحققين المقيمين الموجودة في البعثات و ١٨ وظيفة من وظائف المحققين الـ ٣٦ الحالية الممولة تحت بند المساعدة المؤقتة العامة من شأنها أن تفي بمعايير إعادة إنشائها في المراكز الرئيسية في حالة اعتماد نهج تدريجي. ومن ثم، أبلغ مكتب خدمات الرقابة الداخلية اللجنة بأنه يقترح تحويل ٢٧ وظيفة تحت بند المساعدة المؤقتة العامة إلى بند الوظائف والإبقاء على تلك الوظائف في المراكز الرئيسية الإقليمية. وباختصار، وفقاً لما يراه المكتب، فإن إعادة الهيكلة المقترحة ستسفر عما مجموعه ٧٣ وظيفة، بما يقل بوظيفتين عن موارد الوظائف المأذون بها لفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، تتألف من ٥٢ وظيفة ثابتة في المراكز الرئيسية الإقليمية (٤٢ وظيفة من الفئة الفنية و ١٠ وظائف من فئة الخدمات العامة)، و ٥ وظائف ثابتة في بعثات حفظ السلام (جميعها من فئة الخدمات العامة) و ١٦ وظيفة ممولة تحت بند المساعدة المؤقتة العامة في بعثات حفظ السلام (١١ وظيفة من الفئة الفنية و ٥ وظائف من فئة الخدمات العامة).

٦ - وعلى ذلك الأساس، ترى اللجنة أنه ينبغي للجمعية العامة النظر في الإذن بتحويل وإعادة إنشاء ٥٢ وظيفة في المراكز الرئيسية لفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ استناداً إلى التبرير الذي قدمه مكتب خدمات الرقابة الداخلية. والمهم هو أن اللجنة توصي بأن يوفر مكتب خدمات الرقابة الداخلية في الميزانية المقبلة تحليلاً أكثر اكتمالاً لعدد الوظائف الثابتة ووظائف المساعدة المؤقتة العامة التي سيحتاجها وسيستخدمها في السنوات المقبلة.

٧ - وتشير اللجنة إلى تعليقاتها الواردة في الفقرة ٢٥ من تقريرها فيما يتعلق بعدم وجود معلومات مالية كاملة عن إعادة الهيكلة المقترحة لشعبة التحقيقات. وتتفهم اللجنة الآن أن إعداد هذه المعلومات المتعلقة بالتكاليف سيقتضي أن يعمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية بالتعاون مع شعبة تمويل عمليات حفظ السلام، ومكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات. وتشجع اللجنة هذه المكاتب على العمل معا بطريقة بناءة وتعاونية لإكمال التحليل في الوقت المناسب.

٨ - ويطلب أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة إلى الجمعية العامة أن تنظر في هذه الإضافة إلى تقريرها بشأن الميزانية المقترحة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية لفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في إطار حساب دعم عمليات حفظ السلام.

(توقيع) ديفيد م. ووكر
رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة